

تقرير مرحلي حول تحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيات المساعدة

المقدمة

1. في تشرين الأول/أكتوبر 2016، اعتمدت اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط، في دورتها الثالثة والستين، القرار ش م/ل إ 63/ق-3 بشأن تحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيات المُساعدة. ويلخص هذا التقرير التقدم المُحرز في تنفيذ ذلك القرار والحالة الإقليمية المتعلقة بالحصول على التكنولوجيات المساعدة.
2. وفي القرار ش م/ل إ 63/ق-3، طلبت اللجنة الإقليمية من المدير الإقليمي، في جملة أمور، تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء في وضع السياسات والبرامج الوطنية للتكنولوجيات المساعدة؛ وإجراء تقييم وافٍ للاحتياجات للاسترشاد به في تخطيط الخدمات؛ والدعوة إلى نقل المعارف والمعلومات من دون عوائق؛ وتعزيز التعاون بين البلدان؛ وإعداد قوائم للمنتجات المساعدة ذات الأولوية.
3. وقد عُقد، في تشرين الأول/أكتوبر 2017، اجتماع جانبي، على هامش الدورة الرابعة والستين للجنة الإقليمية، أقر خلاله إعلان إسلام آباد لتحسين الوصول إلى التكنولوجيات المساعدة، وهو التزام هام آخر قطعتة الدول الأعضاء على نفسها.
4. وعلى الصعيد العالمي، ويفضل الجهود التي تبذلها حكومة باكستان، على مستوى القيادة، أقرت جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعون، في أيار/مايو 2018، القرار ج ص ع 71-8 بشأن تحسين الوصول إلى التكنولوجيات المساعدة. ويعزز هذا القرار التزام الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية والشركاء بالعمل معاً لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحسين فرص حصول كل إنسان، في أي مكان، على التكنولوجيات المساعدة.
5. وترتبط الجهود الإقليمية ارتباطاً وثيقاً بمبادرة منظمة الصحة العالمية للتعاون العالمي في مجال التكنولوجيات المساعدة (GATE). ويمكن للدول الأعضاء الاستفادة من المبادرة للتعامل مع العناصر الأساسية لأي استراتيجية ناجحة في مجال التكنولوجيات المساعدة، وهي: السياسات والتمويل؛ والمنتجات؛ والموظفون؛ وتوفير الخدمات. وتشدد المبادرة على ضرورة أن تغير الدول الأعضاء أسلوبها التقليدي الذي اعتادت عليه في النظر إلى المنتجات أو الأجهزة المساعدة، من حيث تصميمها، وإنتاجها، وتصنيعها، وتوزيعها، وصيانتها، وتمويلها. وقد وضعت المبادرة قائمة بالمنتجات المساعدة ذات الأولوية باعتبارها المرحلة الأولى في دعم البلدان لتنفيذ التزاماتها بتحسين إتاحة المنتجات المساعدة.

الوضع الإقليمي

6. من الصعب، في ظل الفجوات المعرفية القائمة، وندرة البيانات النوعية على مستوى الإقليم، تقييم الوضع في الإقليم فيما يتعلق بإتاحة التكنولوجيات المُساعدة لمن يحتاجها. غير أن البيانات المتاحة عن الإعاقات، وضعف الإبصار والسمع، والسكان في مرحلة الشيخوخة، وعبء الأمراض غير السارية، وحالات الصحة النفسية والإصابات، وكذلك البيانات المستقاة من سياقات الطوارئ، تُظهر الحاجة المتزايدة إلى التكنولوجيات المساعدة وخدمات التأهيل في الإقليم، إلا أن الفرص محدودة للحصول على منتجات مساعدة ملائمة ميسورة التكلفة وعالية الجودة.
7. وتُظهر البيانات المتاحة أن نسبة كبار السن من سكان الإقليم ستزداد باطراد، من حوالي 6.6% في عام 2015 إلى 15% تقريباً في عام 2050. والأمراض غير السارية أخذت في التزايد في الإقليم، ويعد معدل انتشار عوامل الخطر السلوكية الرئيسية من أعلى المعدلات في العالم. ونظراً لكون معدلات الوفيات الناجمة عن حوادث المرور في الإقليم من أعلى المعدلات في العالم، فيُتوقع أن يكون عدد حالات الإعاقة الناجمة عن الإصابات غير المميتة لحوادث المرور مرتفعاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآثار المترتبة على حالات الطوارئ التي يشهدها عدد من بلدان الإقليم تضاعف الحاجة إلى التكنولوجيات المساعدة. وفي ضوء تزايد احتياجات السكان، فإن إتاحة التكنولوجيات المُساعدة لا تقل أهمية عن إتاحة سائر التكنولوجيات.

تنفيذ القرار ش م / ل 63/ق-3

8. لقد أحرز إقليم شرق المتوسط تقدماً في مسار تحسين الوصول إلى التكنولوجيات المساعدة وضمان إدراجها بوصفها عنصراً أساسياً وأصيلاً في التغطية الصحية الشاملة. ووفقاً للقرار ش م / ل 63/ق-3، أُجري مسح للتقييم السريع لوضع التكنولوجيات المساعدة في الإقليم، وتم وضع إطار إقليمي لتعزيز فرص الوصول إلى التكنولوجيات المساعدة في الدول الأعضاء.
9. وقد أُجري مسح التقييم السريع في 17 دولة من الدول الأعضاء. ويُنمى المسح أن سياسات ونُظُم التكنولوجيات المساعدة وتوفير خدماتها غير كافية في العديد من بلدان الإقليم. ويُمتثل الحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة بتقييم الحالة تحدياً كبيراً نظراً لعدم وجود نُظُم التسجيل أو التتبع أو الرصد في غالبية البلدان.
10. وقد جُمعت نتائج مسح التقييم السريع في تقرير يقدم معلومات أساسية قيّمة عن الوضع الإقليمي. وسيُعتمد التقرير الإقليمي خلال الدورة الخامسة والستين للجنة الإقليمية، في حين سيتم إطلاع وزراء الصحة والوفود المعنيين على المرتسمات القطرية الخاصة بكل بلد.
11. وكان قد وُضِع، في أيار/مايو 2018، إطار عمل إقليمي لتعزيز فرص الوصول إلى التكنولوجيات المساعدة بالتشاور مع الدول الأعضاء، وذلك خلال اجتماع عُقد في إسلام آباد، باكستان. ويحدد مشروع الإطار أربعة أغراض استراتيجية بوصفها مفتاحاً لتحسين الوصول إلى التكنولوجيات المساعدة في الإقليم:
- النهوض بإطار السياسة العامة من أجل الأعمال التدريجي للتغطية الشاملة للتكنولوجيا المساعدة؛
 - زيادة الإمدادات من المنتجات المساعدة عالية الجودة والمأمونة والفعّالة وميسورة التكلفة؛
 - توسيع نطاق التغطية بالخدمات لتوفير المنتجات المساعدة؛
 - تحسين توافر الموظفين المؤهلين على جميع المستويات.

12. حُدِّدت لكل هدف استراتيجي الإجراءات ذات الأولوية، مع تحديد واضح لأدوار الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية والشركاء، في تنفيذ إطار العمل. سيساعد إطار العمل وإجراءاته البلدان على وضع خرائط الطريق لكل بلد لتعزيز الوصول إلى التكنولوجيات المساعدة. كما ستفيد نتائج مسح التقييم الإقليمي والمرتسمات القطرية الفردية في إعداد خرائط الطريق الوطنية.

13. وفي أيار/مايو 2018، أطلع جميع الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية على مشروع إطار العمل، وذلك خلال اجتماع جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعين في جنيف. وسيتم أيضاً إطلاع الدول الأعضاء على إطار العمل خلال الدورة الخامسة والستين للجنة الإقليمية لشرق المتوسط.

التحديات

14. على الرغم من الجهود الجارية لتحسين الوصول إلى التكنولوجيات المساعدة في بلدان الإقليم، فلا تزال هناك تحديات خطيرة. وبالنسبة للتمويل الحكومي والعمل البرنامجي، فإنهما غير كافيين للوفاء بالالتزامات المعلنة. ولا تزال آليات التنسيق و/أو الإحالة بين مختلف القطاعات، فيما يتعلق بتقديم الخدمات، غير فعالة إلى حد كبير. والاستراتيجيات أو الخطط الوطنية للتكنولوجيات المساعدة غير متاحة عموماً، وحتى عندما تكون متاحة، يكون إنفاذها وتنفيذها عادة غير كافيين. وتفتقر الفجوات الخطيرة في نُظُم المعلومات والبحوث وثيقة الصلة، بنقص الإبلاغ عن الاحتياجات للمنتجات المساعدة في معظم الدول الأعضاء. ولا توجد معلومات موثوقة حول توفر المنتجات المساعدة الفردية والقدرة على تحمل تكلفتها. وتتسم نُظُم تسجيل المنتجات المساعدة والموافقة المسبقة عليها قبل طرحها في السوق وتنظيم تسعيرها بالضعف. وهناك نقص في أنواع معينة من الموظفين ذوي الصلة وفرص التدريب المحلية. وأخيراً، فإن نُظُم رصد تقديم خدمات التكنولوجيات المساعدة وتنظيمها، هي في حكم المعدومة في هذا الإقليم.

سُبُلُ الْمُضِيِّ قُدُماً

15. سيكون الدعم السياسي في جميع الدول الأعضاء أمراً حاسماً من أجل الوفاء بالالتزام الجماعي بتحسين الوصول إلى التكنولوجيات المساعدة في الإقليم.

16. وسيتم اختبار مشروع الإطار على سبيل الارتياح في ثلاث دول أعضاء للتأكد من فعاليته في المساعدة على تطوير خطط العمل الوطنية وخرائط الطريق لتحسين الوصول إلى التكنولوجيات المساعدة على المستوى القطري. وسيُستفاد من نتائج هذا الاختبار الارتياحي في تحسين وصقل الإطار. وستُقدم الصيغة النهائية للإطار إلى اللجنة الإقليمية، في دورة قادمة، لإقرارها من جانب الدول الأعضاء.

17. وينبغي التماس المساعدة التقنية من خبراء دوليين في مجال التكنولوجيات المساعدة، وتعزيز التواصل وتبادل الخبرات بين البلدان.

18. وينبغي بحث إمكانية إنشاء مركز إقليمي للتكنولوجيات المساعدة في مجال البحوث، والتعليم والابتكار، وكذلك مستودع بيانات ونظام معلومات لضمان تلبية الاحتياجات، والتأكد من أن الجهود التي تُبذل في المستقبل تستند إلى تقديرات دقيقة للاحتياجات المطلوبة من التمويل، والمنتجات (توافرها وُسْر تكلفتها)، والموظفين، والخدمات.